وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 30 أبريل 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع 3 ٪ على أساس يومي مع نمو الطلب الأميركي وانخفاض الإنتاج

الجبيل الصناعية_ إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط في الغالب بنحو 3 ٪ في إغلاق الجمعة 28 إبريل، بعد أن سجلت شركات الطاقة أرباحا إيجابية وأظهرت بيانات أميركية تراجع إنتاج الخام مع تزايد الطلب على الوقود. لكنها سجلت خسائر للشهر السادس على التوالي، مدفوعة بمخاوف الركود المتزايدة والأزمة المصرفية.

وفي اليوم الأخير كشهر أمامي، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يونيو 1.17 دولار أو 1.5 ٪ لتستقر عند 79.54 دولارا للبرميل، في حين قفز عقد يوليو الأكثر تداولاً بنسبة 2.7 ٪ ليستقر عند 80.33 دولاراً. بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2.02 دولار أو 2.7 بالمئة ليستقر عند 76.78 دولارا.

وعلى الرغم من المكاسب اليومية، انخفض برنت وغرب تكساس الوسيط للأسبوع الثاني على التوالي، بينما سجل خام برنت انخفاضًا شهريًا رابعًا على التوالي حيث أثرت البيانات الاقتصادية الأميركية المخيبة للآمال وعدم اليقين بشأن أسعار الفائدة على توقعات الطلب.

وقال فيل فلين المحلل لدى برايس فيوتشرز جروب: «تراجعت السوق معظم أيام الأسبوع بسبب مخاوف من ركود اقتصادي يلوح في الأفق وتوسع الأزمة المصرفية مع فيرست ريبابليك»، متوقعاً أن يكون هناك حل لمشكلته، وكانت هناك بيانات تشير إلى زيادة الطلب على النفط وتراجع الإنتاج».

وينسق المسؤولون الأميركيون محادثات عاجلة لإنقاذ البنك المنهار، حيث لم تتوصل جهود القطاع الخاص بقيادة مستشاري البنك إلى اتفاق، وقالت المصادر إن المؤسسة الفيدرالية الأميركية للتأمين على الودائع ووزارة الخزانة والاحتياطي الفيدرالي من بين الهيئات الحكومية التي بدأت في تنظيم اجتماعات مع الشركات المالية لإيجاد حلول.

وانخفض إنتاج الخام الأميركي في فبراير إلى 12.5 مليون برميل يوميًا، وهو أدنى مستوى منذ ديسمبر، في حين ارتفع الطلب على الوقود إلى ما يقرب من 20 مليون برميل يوميًا، وهو أعلى مستوى منذ نوفمبر، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة والتي أظهرت بياناتها هذا الأسبوع أن مخزونات النفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة تراجعت أكثر من المتوقع الأسبوع الماضي مع ارتفاع الطلب على وقود السيارات قبل ذروة موسم القيادة الصيفي.

وقالت شركة خدمات الطاقة، بيكر هيوز إن عدد منصات التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة لم يتغير هذا الأسبوع عند 591، لكنه انخفض بمقدار واحد في إبريل في خامس انخفاض شهري لها، وأظهرت برامج التحميل، أن إمدادات نفط بحر الشمال الخمس التي تدعم معيار برنت القياسي ستبلغ في المتوسط نحو 607 آلاف برميل يوميا في يونيو، مقارنة بـ 696 ألف برميل يوميا في مايو، ما يعني انخفاضا بنسبة 13 ٪.

في وقت، انخفضت أسعار النفط الخام في الأسابيع والأشهر الأخيرة بسبب المخاوف من أن رفع أسعار الفائدة قد يقلل الطلب. وتراجع خام برنت نحو 3 ٪ هذا الأسبوع بعد انخفاضه بنحو 5 ٪ الأسبوع الماضي، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط بنحو 1 ٪ هذا الأسبوع بعد أن فقد نحو 6 ٪ الأسبوع الماضي.

بالنسبة للشهر، انخفض خام برنت أقل من 1 ٪ في إبريل، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنحو 1 ٪. وكانت هذه أول زيادة شهرية في أسعار خام غرب تكساس الوسيط في ستة أشهر. ولم يتغير الإنفاق الاستهلاكي الأميركي في مارس، لكن القوة المستمرة في ضغوط التضخم الأساسية قد تدفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع أسعار الفائدة مرة أخرى الأسبوع المقبل لإبطاء التضخم، مما يغذي المخاوف من ركود محتمل.

وبحسب بيانات شركة إنيرجي اوتلوك ادفايزر الاستشارية الأميركية، ذكر خبير الطاقة العالمي د. أنس الحجي في تقرير عدد منصات الحفر، للأسبوع المنتهي 28 إبريل، بأنه نظرًا لأسعار النفط الحالية، تظل أنشطة الحفر قوية حتى الآن مع الزيادات في عدد منصات النفط -وتحديداً في بيرميان- وعدد الحفارات الموجهة بالغاز.

وبالتفصيل، ارتفع إجمالي عدد الحفارات بمقدار 2 من 753 إلى 755 حفاراً. في حين أن عدد الحفارات الموجه بالزيت كان ثابتًا على أساس أسبوعي، حيث خفضت الشركات عدد الحفارات في كانا وودفورد بمقدار 2، وواحد في كل من إيجل فورد، وأركوما وودفورد، وجرانيت واش.

وفي بيرميان، زاد عدد منصات الحفر من 3 إلى 357، وهو أعلى مستوى منذ مارس 2020. وأضافت الشركات ثلاث منصات خارج النطاقات الضيقة، بما في ذلك 1 في خليج المكسيك حيث وصل عدد الحفارات إلى 19. أما بالنسبة لعدد الحفارات الموجهة بالغاز، فقد زاد بمقدار 2 إلى 161. وأضافت كل من يوتيكا ومارسيلوس واحدة، بالإضافة إلى واحدة ثالثة في منطقة الغاز غير المحكم، في غضون ذلك، في هاينزفيل، خفضت الشركات عدد منصات الغاز بمقدار 1. في وقت، لم تتأثر أسعار النفط على الرغم من السحب الكبير للمخزونات، حيث أظهرت بيانات معهد البترول الأميركي أن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة تراجعت هذا الأسبوع بمقدار 6.083 مليون برميل، حيث يتوقع المحللون سحب 1.667 مليون برميل. ولا يزال العدد الإجمالي لبراميل النفط الخام المكتسبة حتى الآن هذا العام أكثر من 38 مليون برميل.

وانخفض مخزون احتياطي البترول الاستراتيجي للأسبوع الرابع على التوالي حيث خسر 1.1 مليون برميل للأسبوع ليصل إلى 366.9 مليون برميل - وهو أقل كمية من النفط الخام في احتياطي البترول الاستراتيجي منذ أكتوبر 1983.

كما تراجعت مخزونات البنزين بمقدار 1.919 مليون برميل بعد انخفاضها في الأسبوع السابق بمقدار مليون برميل. ارتفعت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 1.693 مليون برميل بعد انخفاضها بمقدار 1.9 مليون برميل في الأسبوع السابق. وزادت المخزونات في كوشينغ، أوكلاهوما، بمقدار 465 ألف برميل - بعد انخفاضها بمقدار 600 ألف برميل الأسبوع الماضي.

إلى ذلك وبحسب وكالة الطاقة الدولية، من المقرر أن تزداد حصة المركبات الكهربائية من مبيعات السيارات العالمية من نحو 14 ٪ في عام 2022 ومن 4 ٪ فقط حتى عام 2020. وسيؤدي الطلب على السيارات الكهربائية وسيارات الدفع الرباعي وشاحنات نقل الركاب، وبشكل متزايد، على المركبات التجارية والمركبات العابرة إلى إلغاء الحاجة إلى نحو 5 ملايين برميل من النفط يوميًا بحلول عام 2030.

ووفقاً لتقرير صادر عن الوكالة، تم بيع أكثر من 10 ملايين من السيارات الكهربائية تسلا، مرتفعة 2.57 ٪ في جميع أنحاء العالم في عام 2022. وارتفاعًا هائلًا آخر في المبيعات، كما تصفه الوكالة، سيرفع هذا الرقم إلى 14 مليونًا في عام 2023، بزيادة بنسبة 35 ٪ عن عام 2022.

وقال فاتح بيرول مدير وكالة الطاقة الدولية: «لقد ذهب محرك الاحتراق الداخلي منقطع النظير لأكثر من قرن، لكن السيارات الكهربائية تغير الوضع الراهن». ومع وصول المبيعات العالمية إلى رقم قياسي آخر هذا العام، ستزيد السيارات الكهربائية حصتها من سوق السيارات العالمي إلى ما يقرب من 20 ٪ وتدفع قطاع الطاقة الذي يدفع المركبات التقليدية نحو إعادة تصور أكبر بكثير.

ووفقًا لتقرير وكالة الطاقة الدولية، تركزت الغالبية العظمى من مبيعات السيارات الكهربائية حتى الآن بشكل أساسي في ثلاثة أسواق: الصين وأوروبا والولايات المتحدة. وتقول وكالة الطاقة الدولية إن الصين هي الأوفر حظًا، حيث استحوذت على 60 ٪ من مبيعات السيارات الكهربائية العالمية في عام 2022. واليوم، يوجد أكثر من نصف السيارات الكهربائية على الطريق في الصين. وقال التقرير إن أوروبا والولايات المتحدة، ثاني وثالث أكبر الأسواق، شهدتا أيضًا نموًا قويًا، حيث زادت المبيعات بنسبة 15 ٪ و55 ٪ على التوالي في عام 2022.

وأشار خبير الطاقة العالمي د. أنس الحجي إلى أن روسيا توقفت عن نشر إحصاءات النفط، ولا يزال الفحم هو المصدر الرئيس للكهرباء، فيما تشكل سياسات المناخ التقييدية للاتحاد الأوروبي، والتجارة بين الصين وروسيا، وخطط النرويج لتأميم خطوط أنابيب الغاز، والنفط الفنزويلي، مفترقات في السوق اليوم.

وذكرت وكالة الأنباء الروسية الحكومية تاس أن الحكومة الروسية قررت وقف نشر إحصاءات عن إنتاج النفط والغاز لمدة عام حتى إبريل 2024. وقال د. الحجي روسيا تفعل بالضبط ما فعلته إيران عندما بدأ إنتاجها النفطي وصادراتها في التراجع.

وهذا يعني أن موسكو لن تقدم بيانات الإنتاج الخاصة بها إلى أوبك +، أو أن مجموعة منتجي النفط لن تنشر البيانات الروسية إذا تم تقديمها، ويعني هذا القرار الروسي الأخير أن احتمال تراجع الإنتاج والصادرات

أعلى الآن من ذي قبل. بالإضافة إلى ذلك، ستستمر جودة البيانات في سوق النفط العالمي في التدهور.

وأضاف بأنه وفي رابع تقرير سنوي للكهرباء العالمية صدر مؤخرًا، كشف، أن 35.73 ٪ من الكهرباء العالمية تم توليدها من الفحم في عام 2022، يليه الغاز الطبيعي عند 22.22 ٪. وتظهر هذه البيانات والتقارير المستمرة حول زيادة إنتاج الفحم في الهند والصين لمعالجة نقص الطاقة، أن الفحم لا يزال يحتل الصدارة في توليد الكهرباء على مستوى العالم.

وفي الوقت نفسه، بلغ إجمالي التوليد من الوقود الأحفوري 61 ٪، بينما شكلت الكهرباء المولدة من الرياح والطاقة الشمسية 12.09 ٪ من مزيج الطاقة - على الرغم من مئات المليارات من الدولارات من الاستثمارات في الطاقة الخضراء.

وتكشف الاتجاهات الحالية أن فكرة خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى الصفر الصافي بحلول عام 2050 لا تزال بعيدة الاحتمال. وقال د. الحجي «وكما ذكرنا في تقارير سابقة، فإن الغاز الطبيعي هو الوقود الافتراضي، وإنه الوقود الرائد، وليس الوقود الانتقالي. في وقت تثبت الاستثمارات الكبرى في محطات الغاز الطبيعي المسال في جميع أنحاء العالم أن الغاز موجود ليبقى (ناقشنا التطورات الأخيرة للغاز في الاتحاد الأوروبي وروسيا وموزمبيق ونيجيريا في الأيام القليلة الماضية). والأمر نفسه ينطبق على الأمونيا الرمادية والزرقاء والهيدروجين.

وشدد د. أنس الحجي بأن «وجهة نظرنا طويلة الأمد هي أن الطلب على النفط والغاز والفحم سيكون أعلى من التوقعات الحالية. وتفترض التوقعات الحالية أن جميع خطط الطاقة الخضراء التي تقودها الحكومة سوف تتحقق.

النفط تحت ضغط البيانات الأمريكية الضعيفة .. عدم تيقن بشأن اتجاهات الفائدة وتوقعات الطلب

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

أثرت البيانات الاقتصادية الأمريكية المخيبة للآمال وعدم اليقين بشأن زيادة أسعار الفائدة على توقعات الطلب على النفط في الأسواق العالمية.

وقال تقرير «رينج زون» النفطي الدولي إن أسعار الخام انخفضت للأسبوع الثاني على التوالي حتى مع الارتفاع المدفوع بالأرباح في وول ستريت.

وأشار التقرير الذي صدر أمس، إلى أن عديدا من المتداولين تجنبوا وضع صفقات كبيرة أثناء انتظارهم قرار الفيدرالي الأمريكي بشأن الفائدة.

وأوضح أن النفط الخام تأرجح بشكل حاد في نيسان (أبريل) وسط ضغوط فنية وتوقعات متدهورة للاقتصاد العالمي.

وذكر التقرير أن البيانات الاقتصادية الأخيرة تظهر أن التضخم في الولايات المتحدة مستمر في التسارع، ما يعزز التوقعات بأن الاحتياطي الفيدرالي سيواصل رفع أسعار الفائدة ويزيد من فرص حدوث ركود يضعف الطلب وفي غضون ذلك ظل الإمداد من روسيا مرنا على الرغم من عقوبات مجموعة السبع وكان انتعاش الصين أبطأ مما توقعه البعض.

وأدى انخفاض هوامش الربح لشركات التكرير في آسيا إلى ضعف شديد بالفعل في أكبر منطقة مستوردة للنفط، لكن تعافي الصين بدأ يترسخ، وذلك ما أبرزه تأكيد شركة سينوبك الصينية وهي كبرى شركات التكرير الصينية أن انتعاش البلاد سيعزز نمو الطلب على منتجات النفط المكررة بأكثر من 10 في المائة

هذا العام.

ورفعت أرباح النفط الخام في الربع الأول من العام مستوى التوقعات مع جني عملاقي الصناعة «إكسون موبيل» و «شيفرون» أرباحا لم نشهدها منذ أن تجاوز النفط 145 دولارا للبرميل في 2008 وهو ما يقرب من ضعف السعر الحالي الذي يحوم حوله بالقرب من 75 دولارا.

وذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي، أن أسعار النفط الخام استقرت حول 78 دولارا للبرميل لخام برنت و74 دولارا للبرميل لخام غرب تكساس الوسيط بعد الضربة المزدوجة لبيانات الاقتصاد الكلي السيئة الأربعاء الماضي.

ونوه إلى أن الانخفاض في الإنفاق على السلع الرأسمالية الأمريكية عزز المخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، في حين واصلت هوامش المصافي انخفاضها هذا الأسبوع، حيث يجد اللاعبون في مشاريع المصب صعوبة أكبر في الحفاظ على أرباحهم وعلى هذا النحو فإن النفط سجل الخسائر الشهرية السادسة على التوالي على الرغم من تخفيضات إنتاج «أوبك +».

وأشار التقرير إلى تباين تقييم السوق بين كل من «أوبك» ووكالة الطاقة الدولية، خاصة بعدما طالب هيثم الغيص الأمين العام لمنظمة أوبك وكالة الطاقة الدولية بتوخي الحذر الشديد بشأن تثبيط الاستثمار في النفط والغاز، معتبرا أن الدعوة إلى مثل هذه الإجراءات وتوجيه أصابع الاتهام لمنتجي النفط سيؤديان إلى زيادة التقلبات في المستقبل.

وذكر التقرير أن شركات تأمين السفن في حالة حذر من التعامل مع الأسطول الروسي، مع تحذير كبار المسؤولين التنفيذيين في صناعة الشحن، من أن سقف أسعار النفط جعل شركات التأمين أكثر حذرا من التعارض مع عقوبات الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي وهو ما يزيد من مخاطر سلامة الملاحة.

ومن المرجح أن ترتفع أسعار النفط إلى نحو 90 دولارا للبرميل بحلول نهاية هذا العام، حيث بلغ متوسط أسعار خام برنت نحو 82 دولارا لهذا العام، حيث يتوقع معظم المحللين أن تؤدي التخفيضات الإضافية

المفاجئة لـ»أوبك +» التي تبلغ 1.16 مليون برميل يوميا وتطبق بين شهري أيار (مايو) وكانون الأول (ديسمبر) إلى تقليص الإمدادات بشكل كبير في النصف الثاني من هذا العام. كما أن متوسط أسعار خام برنت مرشح لتسجيل 87.12 دولار للبرميل هذا العام وهو متوسط أعلى من التوقعات في الاستطلاع السابق في آذار (مارس) الماضي.

وأشار التقرير إلى أنه بعد ساعات من إعلان «أوبك +» عن التخفيضات الجديدة رفع بنك جولدمان ساكس توقعاته لخام برنت إلى 95 دولارا من 90 دولارا في نهاية العام، كما رفع البنك توقعاته لخام برنت لعام 2024 ليراها الآن عند 100 دولار في نهاية العام من توقع سابق عند 97 دولارا.

ونوه إلى بيانات وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري الأخير في منتصف أبريل التي أوضحت أنه على الرغم من المخاوف بشأن النمو الاقتصادي لا يزال الطلب العالمي على النفط متجها إلى مستوى قياسي مرتفع يبلغ 101.9 مليون برميل يوميا هذا العام مدفوعا باستهلاك الصين المتزايد.

ونقل عن وكالة الطاقة الدولية تأكيدها أن الطلب القوي من الصين رفع الطلب العالمي على النفط بمقدار 810 آلاف برميل يوميا على أساس سنوي في الربع الأول إلى 100.4 مليون برميل يوميا، مشيرا إلى تركيز الوكالة على أنه من المتوقع زيادة أكبر بكثير تبلغ 2.7 مليون برميل في اليوم خلال نهاية العام مدفوعة بالانتعاش المستمر في الصين والسفر الدولي».

من ناحية أخرى، ارتفعت أسعار النفط في ختام الأسبوع الماضي بأكثر من 2 في المائة، بعد بيانات أمريكية تظهر تراجع إنتاج النفط الخام وفي الوقت نفسه زيادة الطلب على الوقود. وصعدت العقود الآجلة لخام برنت تسليم حزيران (يونيو) 1.17 دولار أو 1.5 في المائة، إلى 79.54 دولار للبرميل عند التسوية. وينقضي أجل هذه العقود الجمعة، وارتفع العقد الأكثر تداولا لتموز (يوليو) 2.7 في المائة، إلى 80.33 دولار عند التسوية. وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2.02 دولار أو 2.7 في المائة، إلى 76.78 دولار عند التسوية.

وعلى الرغم من أن الخامين سجلا مكاسب يومية فإنهما انخفضا للأسبوع الثاني على التوالي، وسجل خام

برنت انخفاضا للشهر الرابع وسط تأثير البيانات الاقتصادية الأمريكية المخيبة للآمال وعدم اليقين بشأن أسعار الفائدة على توقعات الطلب. ووفقا لإدارة معلومات الطاقة، فقد انخفض إنتاج الخام الأمريكي في شباط (فبراير) إلى 12.5 مليون برميل يوميا وهو أدنى مستوى منذ ديسمبر. وارتفع الطلب على الوقود إلى ما يقرب من 20 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى منذ تشرين الثاني (نوفمبر). وتراجعت أسعار الخام خلال الأسابيع والأشهر الماضية في ظل المخاوف من احتمال أن تؤدي تحركات رفع الفائدة إلى خفض الطلب.

وانخفض خام برنت بنحو 3 في المائة، هذا الأسبوع بعد انخفاضه بنحو 5 في المائة، الأسبوع الماضي، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط بنحو 1 في المائة، هذا الأسبوع بعد نزول بنحو 6 في المائة، الأسبوع الماضي. وبالنسبة لأبريل ككل، تراجع خام برنت بأقل من 1 في المائة، فيما صعد خام غرب تكساس بنحو 1 في المائة، مسجلا أول زيادة شهرية في نصف عام.

من جانب آخر.. ذكر تقرير «بيكر هيوز» الأمريكية عن أنشطة الحفر الأسبوعية، أن العدد الإجمالي لأجهزة الحفر النشطة في الولايات المتحدة ارتفع بمقدار 2 هذا الأسبوع.

ولفت إلى ارتفاع إجمالي عدد الحفارات إلى 755 هذا الأسبوع – 57 منصة أعلى من عدد الحفارات هذه المرة في 2022 – لا يزال 320 منصة أقل من عدد الحفارات في بداية عام 2019 قبل انتشار الوباء.

وأوضح أن منصات النفط في الولايات المتحدة بقت على حالها هذا الأسبوع عند 591، بينما ارتفعت منصات الغاز بمقدار 2 للأسبوع الثاني على التوالي إلى 161 كما بقيت الحفارات المتنوعة على حالها، مشيرا إلى ارتفاع عدد الحفارات في حوض بيرميان بمقدار 3 بينما تراجع عدد منصات الحفر في إيجل فورد.

وأوضح أن إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة انخفض بمقدار 100 ألف برميل يوميا للأسبوع المنتهي في 21 أبريل إلى 12.2 مليون برميل يوميا. ووفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية ارتفعت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة 300 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

«إيني» تستبعد صدمات في أسواق الطاقة .. مخازن الغاز الأوروبية ممتلئة

الاقتصادية

قال كلاوديو ديسكالتسي الرئيس التنفيذي لشركة النفط والغاز الإيطالية إيني «إنه لا يتوقع حدوث أي صدمات كبيرة في أسواق الطاقة هذا العام».

وذكر ديسكالتسي في مقابلة مع صحيفة أمس أن «مخازن الغاز الأوروبية ممتلئة، وعلى الرغم من عودة الحياة إلى الاقتصاد العالمي، فإن الطلب ليس في ذروته، لأن الصين لم تستأنف عملياتها بالكامل بعد».

وأضاف «علاوة على كل ذلك، استطعنا في هذه الأشهر تنويع الإمدادات والتخلص من حالات الاعتمادية التي تشكل خطرا على استقرار الإمدادات والأسعار»، وفقا لـ«رويترز».

وقال «إن واردات الغاز الروسي هبطت إلى الصفر تقريبا بفضل إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة والعقود الجديدة مع عدد من الدول الإفريقية».

وقبل الحرب الروسية في أوكرانيا في 2022، كانت إيطاليا تعتمد بنسبة 40 في المائة على روسيا في وارداتها من الغاز.

وقالت «إيني»، «إن صافي ربحها في الربع الأول هبط 11 في المائة على أساس سنوي بسبب تراجع أسعار النفط والغاز مقارنة بالأشهر الثلاثة الأولى من 2022»، لكن مع ذلك تخطت نتائجها التوقعات.

وشهدت الشركة الإيطالية للطاقة تراجع مبيعاتها وأرباحها في الربع الأول من 2023، مقارنة بالفترة نفسها قبل عام، مدفوعة بتراجع أسعار النفط والغاز وضرائب أرباح الطاقة التي تفرضها بريطانيا. وخلال فترة ثلاثة أشهر، سجلت المجموعة صافي أرباح بلغ 2ر388 مليار يورو، أي أقل من الـ3ر583 مليار يورو»

«2.6 مليار دولار»، التي كان قد تم تسجيلها في الفترة نفسها في 2022.

وباستثناء بنود، سجلت الأرباح 2.907 مليار يورو، مقابل 3.27 مليار يورو العام الماضي. وبلغت الأرباح المعدلة، قبل خصم الضرائب 4.981 مليار يورو، مقابل 5.232 مليار يورو العام السابق. وتراجعت أرباح التشغيل إلى 2.513 مليار يورو من 5.352 مليار يورو، في 2022. وبلغت المبيعات من العمليات 27.185 مليار يورو، أي أقل من الـ32.129 مليار يورو، في الفترة نفسها العام الماضي.

ووافق مجلس النواب الإيطالي، على خطة حكومة جورجا ميلوني رئيسة الوزراء لزيادة الاقتراض بهدف تمويل إجراءات خفض تكاليف العمالة في إيطاليا، بعد رفض الخطة في تصويت أمس الأول.

وذكرت وكالة «بلومبيرج» للأنباء أن أغلبية كبيرة من أعضاء المجلس صوتوا لمصلحة طلب الحكومة السماح بزيادة عجز الميزانية الذي كان يحتاج إلى موافقة الأغلبية المطلقة لتمريره.

وذكرت الوكالة أن هزيمة الحكومة في التصويت كانت هزيمة ذاتية، نظرا لغياب عدد كبير من أعضاء البرلمان من الائتلاف الحاكم عن الجلسة، لكنها تشير في الوقت نفسه إلى الصعوبات التي ستواجه الحكومة في تطبيق حزم الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة التي تستهدفها.

وتتيح خطة الاقتراض الجديدة التي أقرها مجلس النواب لرئيسة الحكومة عرض خطتها الرامية إلى خفض نفقات العمالة إلى مجلس الوزراء خلال اجتماع غد.

ألمانيا تستعد لطرح خطط بناء شبكة أنابيب للهيدروجين

الاقتصادية

تسعى السلطات الألمانية إلى طرح خطط بناء الشبكة الرئيسة للهيدروجين في ألمانيا قبل العطلة الصيفية، بحسب ما صرح به روبرت هابيك وزير الاقتصاد الألماني.

ووفقا لـ»الألمانية»، جاءت هذه التصريحات للوزير الذي ينتمي إلى حزب الخضر خلال زيارة لمحطة الطاقة الساحلية في مدينة كيل شمالي ألمانيا أمس.

وقال إنه يتعين الآن توضيح من سيقوم بتمويل هذه الشبكة، مشيرا إلى أن مشغلي الشبكات سيتعين عليهم الآن بناء خطوط أنابيب لمادة لا تزال غير موجودة ولن تتوافر بكميات كبيرة قبل خمسة أو ستة أعوام، وأردف «سيتعين عليهم الدفع مقدما».

وبحسب تصريحات هابيك، سيكون بمقدور مشغلي الشبكات القيام بهذا الأمر حال توافر نموذج جيد لاقتصاد السوق وقال إنه سيتعين دعم هؤلاء المشغلين في حال عدم توافر هذا النموذج.

وتابع: «سنقدم الخطط الآن بالشكل الذي ينبغي أن تكون عليه، لا بالشكل الذي يتصوره روبرت هابيك بل نقدمها بتنسيق وثيق مع مشغلي الشبكات».

ولفت هابيك إلى ضرورة البت في استراتيجية محطات الطاقة، مع ضرورة أن يكون هناك في المستقبل محطات طاقة هيدروجينية أو صالحة للعمل بالهيدروجين لإنتاج كميات الكهرباء التي لن يغطيها الإنتاج عبر مزارع الرياح أو محطات الطاقة الشمسية.

واستطرد «إلى أين سنمضي؟ ما الكميات التي سيتم طرحها للمناقصة؟ كيف سيكون الأجر الإضافي؟ هذا

مـا سـنوضحه الآن»، وذكـر أن من المنتظر طرح هذه البنـود في النصف الثاني من العام على أن تتم إقامة المزاد بحلول نهاية العام.

وتكتسب استعدادات القطاع الصناعي في ألمانيا لتأسيس مزيد من أنشطته على الطاقة من الهيدروجين زخما، لكن دراسة جديدة حذرت من أن بعض المناطق في جنوب ألمانيا قد تعاني فجوة في هذا المجال.

وأظهرت الدراسة التي أجرتها شركة «استراتيجي» التابعة لمجموعة «برايس ووترهاوس كوبرز» للخدمات الاستشارية أن من المتوقع في 2030 أن يأتي 80 في المائة من الطلب على الهيدروجين من صناعة الصلب وقطاع أشباه الموصلات ومصافي النفط والصناعات الكيماوية والسيراميك والزجاج.

روسيا توقف نشر إحصاءات إنتاج النفط والغاز حتى 2024

عكاظ

أعلنت وكالة «تاس» الروسية للأنباء، أن الحكومة الروسية أمرت بوقف نشر الإحصاءات المتعلقة بإنتاج البلاد من النفط والغاز والمكثفات حتى الأول من شهر أبريل العام القادم 2024، دون ذكر أي تفاصيل أخرى.

وحذفت هيئة الإحصاء الوطنية (روستات) بيانات إنتاج النفط الشهرية من تقريرها الاقتصادي الأخير الذي نشرته يوم (الأربعاء).

وفي سياق متصل، أفاد الموقع الإلكتروني للحكومة الروسية بأن الرئيس فلاديمير بوتين وقع (الجمعة) الماضية، مرسوماً بإعفاء العقود القائمة مع ما يوصف بالدول والشركات «الصديقة» من الحظر الذي فرضه على مبيعات النفط الروسي رداً على فرض قيود على الأسعار.

ووقع بوتين في شهر ديسمبر مرسوماً يحظر توريد النفط الخام والمنتجات النفطية بدءاً من الأول من فبراير إلى الدول التي تلتزم بسقف الأسعار.

وكانت مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا، قد اتفقت على فرض سقف للسعر عند 60 دولاراً لبرميل النفط الخام الروسي المنقول بحراً اعتباراً من الخامس من ديسمبر الماضي رداً على «العملية العسكرية الخاصة» لموسكو في أوكرانيا.

إسبانيا تفتح تحقيقاً حول دخول النفط الروسي أراضيها عبر دول أخرى

الشرق الأوسط

أعلنت الحكومة الإسبانية فتح تحقيق في احتمال دخول شحنات من النفط الروسي إلى أراضيها عبر دول ثالثة، ودعت إلى بذل جهود أوروبية مشتركة لـ«تعزيز إمكانية تتبع» واردات المحروقات.

وقالت وزيرة الانتقال البيئي الإسبانية تيريزا ريبيرا في رسالة، وفق وكالة الصحافة الفرنسية: «في مواجهة أي شكوك، من الضروري التحقق مما إذا كانت المنتجات المستوردة تأتي من المكان المشار إليه أو من بلد آخر، وما إذا كانت هناك أي مخالفة».

وأضافت الوزيرة الإسبانية أن «هذه المخاوف» هي التي دفعت إسبانيا إلى «التحقيق» في إمكانية وصول نفط روسي إلى أراضيها، مذكرة بأن واردات المحروقات «مرفقة نظرياً بوثائق تثبت مصدرها».

ومنع الاتحاد الأوروبي في الخامس من فبراير (شباط) استيراد المنتجات النفطية الروسية على أراضيه في إطار حزمة جديدة من العقوبات، رداً على هجوم موسكو على أوكرانيا الذي بدأ في فبراير 2022.

لكن خبراء ومسؤولين في صناعة النفط يشتبهون في أن روسيا، التي التفتت إلى أسواق أخرى مثل الصين والهند، تواصل تصدير النفط إلى الاتحاد الأوروبي عبر دول أخرى يجري فيها إخفاء مصدر الشحنات.

وأدان خوسو خون إيماز رئيس مجلس إدارة المجموعة النفطية الإسبانية العملاقة (ريبسول)، الخميس، «استمرار تداول الديزل الروسي في السوق الأوروبية والإسبانية»، داعياً السلطات المحلية إلى «الحزم» بشأن هذا الموضوع.

وكانت صحيفة «إل موندو» الإسبانية قد أشارت إلى مسؤولية المغرب الذي زاد على قولها وارداته من النفط الروسي بشكل كبير في الأشهر الأخيرة مع بدء تصدير الديزل إلى إسبانيا.

وفي الرباط، دعت ثلاث مجموعات برلمانية معارضة مؤخراً إلى تشكيل لجنة تحقيق في «شكوك وشبهات» بشأن استيراد وقود روسي من قبل شركات للمحروقات، و«احتمال إعادة بيع هذا الوقود إلى دول تمنع استيراده».

ولم تسفر هذه المبادرة عن نتائج لأنها لم تحظ بأغلبية الأصوات اللازمة لتشكيل لجنة تحقيق.

ورداً على سؤال، أكد المتحدث باسم الحكومة المغربية مصطفى بايتاس، الشهر الماضي، أن حصة الديزل

الروسي في واردات المغرب تبلغ 9 في المائة «كما هي الحال منذ سنوات».

وقالت وزيرة الانتقال البيئي إن «العناصر الأولية» التي قدمها المستوردون «تُظهر أن كل شيء على ما يرام على ما يبدو، وأن المنتجات لا تأتي من روسيا لكننا متيقظون، وسنتابع من كثب تطور الوضع لتأكيد ذلك بشكل نهائي».

وأوضحت الوزارة أن ريبيرا سترسل خطاباً إلى المفوضية الأوروبية للمطالبة بـ«تطبيق فوري» لرد أوروبي من أجل «تعزيز إمكانية تتبع» النفط المستورد من قبل الاتحاد الأوروبي، مع فرض تقديم شهادة عند مغادرة المصافي وكذلك المرافئ.

وأكدت أن «هذه الشهادة يجب أن تتضمن كل المعلومات - الكمية والتاريخ وغيره... - التي تثبت أن الواردات لا تخضع لعقوبات»، داعية إلى «التشدد في تطبيق العقوبات».

كانت بيانات اقتصادية لشركة «كبلر» للاستشارات، قد أظهرت استمرار تدفق الوقود الروسي إلى الاتحاد الأوروبي رغم الحظر المفروض على استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية الروسية المنقولة عبر البحر في إطار العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بسبب غزو أوكرانيا.

ونقلت وكالة «بلومبرغ» للأنباء عن شركة «كبلر» القول إن الهند تستورد النفط الخام الروسي بأسعار مخفضة، ثم تعيد تصدير الوقود إلى أوروبا خلال الشهر الحالي، الذي شهد شراء الهند كميات قياسية من الخام الروسي.

وقال فيكتور كاتونا كبير محللي قطاع النفط في شركة «كبلر» إن «النفط الروسي وجد طريقه مجدداً إلى أوروبا رغم كل العقوبات، وأصبحت صادرات الوقود الهندية إلى الغرب نموذجاً جيداً لذلك... ومع استيراد كميات قياسية من النفط الخام الروسي أصبح تصدير الوقود إلى أوروبا أمراً حتمياً».

وكشفت بيانات وزارة التجارة والصناعة الروسية، يوم الجمعة، أن الهند استوردت خلال شهر فبراير الماضي، حجماً قياسياً من النفط الخام الروسي بلغ نحو 6.3 مليون طن. ووفق البيانات المنشورة، اشترت الهند 6.3 مليون طن من النفط الخام من روسيا في نهاية الشتاء، مقارنة بـ6 ملايين طن في الشهر السابق، لافتة إلى زيادة شملت من حيث مشتريات البراميل من 1.48 إلى 1.55 مليون برميل يومياً، وفقاً لوكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء.

وأشارت البيانات إلى أن الهند زادت من إنفاقها بنسبة 3.3 في المائة على النفط الروسي في شهر فبراير، وهو أكثر مما أنفقته في الشهر السابق، الذي سجل 3.35 مليار دولار. كما احتلت روسيا المرتبة الأولى بين موردي النفط الرئيسيين للهند في فبراير بحصة بلغت 27.4 في المائة، وجاء العراق في المرتبة الثانية

بحصة 15.8 في المائة، وتلته المملكة العربية السعودية في المركز الثالث بنسبة 15.5 في المائة، وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المركز الرابع بنسبة 8.9 في المائة، ثم الكويت بنسبة 7.5 في المائة.

جدوى مشاريع الطاقة المتجددة في شمال أفريقيا

بيروت: عبد الهادي نجّار

الشرق الأوسط

تتمتع الدول العربية في شمال أفريقيا بساعات إشعاع شمسي طويلة على مدار السنة، ما يجعل ألواح الطاقة الشمسية فيها قادرة على توليد كمية من الكهرباء تزيد بنحو ثلاثة أضعاف مقارنةً بالدول الأوروبية. ومع رغبة أوروبا في التخلي عن إمدادات الغاز الروسي بسبب الصراع في أوكرانيا، تتسارع وتيرة الاستثمارات لبناء مشاريع طاقة شمسية عملاقة في شمال أفريقيا، وتصدير الكهرباء النظيفة الناتجة عنها إلى أوروبا بواسطة كابلات عابرة للقارات.

وبينما توصف مناطق المشاريع المقترحة لإقامة محطات الطاقة الشمسية على أنها أراضٍ صحراوية شاسعة وقليلة السكان، تزداد المخاوف بشأن التأثيرات البيئية لهذه المشاريع، وما قد ينتج عنها من تعريض النظم البيئية الصحراوية للضرر، إلى تهديد مصدر معيشة المجتمعات المحلية، إذا لم تُدرس بعناية. لكنها يمكن أن تساعد في رعاية البيئة وتنمية المناطق النائية إذا التزمت بشروط محددة.

استثمارات ضخمة ومشاريع كبرى

تُصنَّف محطتا نور ورزازات المغربية وبنبان المصرية ضمن أضخم محطات الطاقة الشمسية في العالم. وفيما كانت الغاية الأساسية من هاتين المحطتين تعزيز إمدادات الطاقة المحلية وتقليل الاعتماد على الفحم، يجري تطويرهما حالياً لتساهما أيضاً في توفير طاقة نظيفة للدول على الضفة الشمالية من البحر المتوسط عبر كابلات بحرية، أو عن طريق تصنيع هيدروجين أخضر متاح للتصدير.

ويصدّر المغرب حالياً الكهرباء إلى أوروبا عبر وصلتي طاقة تمتدان إلى إسبانيا، وكان وقّع في العام الماضي على اتفاقية لتوسيع صادرات الطاقة إلى الاتحاد الأوروبي. وفيما تدرس مصر ثلاثة مقترحات لربط كابلات مع اليونان، يعتزم الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي تمويل مشروع يربط محطات الطاقة الشمسية الجديدة

الجديدة في صحراء جنوب تونس بشبكة الكهرباء الإيطالية.

وتأمل شركة «إكس لينكس» (Xlinks) الناشئة توفير 8 في المائة من إمدادات الكهرباء في بريطانيا من خلال كابل يربط المغرب بالمملكة المتحدة، ويزوّد 7 ملايين منزل بالطاقة بحلول 2030. ومن المتوقّع أن تبلغ كلفة هذا المشروع الضخم 22 مليار دولار، نصفها لتنفيذ مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ونصفها الآخر لتوريد الكابلات ومدها عبر سواحل المحيط الأطلسي.

وترى الشركة أن هذا المشروع يعتمد على الخبرة المغربية الراسخة في مجال الطاقة المتجددة، حيث يدير المغرب أكبر مشروع للطاقة الشمسية المركّزة على مستوى العالم، وبرنامجاً متكاملاً لطاقة الرياح. كما أرست الدولة إطاراً قانونياً متيناً لتعزيز الاستثمارات في الطاقة المتجددة، ودعم دورها الرائد عالمياً في مواجهة تغيُّر المناخ، وتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول 2050.

وكان الاتحاد الأوروبي تبنّى قبل نحو عام استراتيجية الطاقة الخارجية بهدف إنهاء اعتماد دوله على الوقود الأحفوري الروسي، وتسريع التحوُّل الأخضر. وتوفّر هذه الاستراتيجية الدعم السياسي والمالي للاستثمارات العابرة للحدود، بما فيها استثمارات الطاقة المتجددة في شمال أفريقيا. وتساهم الاستراتيجية في تمكين الاتحاد من تحقيق هدفه المناخي لسنة 2030 المتمثّل بخفض الانبعاثات بنسبة 55 في المائة بالمقارنة مع مستويات 1990.

وبالنسبة إلى شمال أفريقيا، يساعد تصدير الطاقة المتجددة إلى أوروبا في تعزيز النمو الاقتصادي ودعم التنمية الشاملة، وتوفير المزيد من الوظائف ضمن قطاع الطاقة المتجددة، وتوليد عائدات ضريبية للحكومات، وجذب الاستثمار الأجنبي. كما تساهم محطات الطاقة المتجددة في تنويع اقتصاد المنطقة وتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري.

ويثير تصدير الطاقة المتجددة من أفريقيا إلى أوروبا إشكالية تأمين الطاقة للبلدان الغنية على حساب الحاجة الفعلية للبلدان الأقل دخلاً. وفيما يحظى مُجمل المواطنين في المغرب ومصر بحاجتهم من الكهرباء، لا يزال أكثر من نصف الأفارقة بمعزل عن شبكات الكهرباء العامة. وينضوي المغرب في إطار «تجمُّع الطاقة

لغرب أفريقيا»، الذي يسعى إلى إنشاء شبكة طاقة موثوقة وسوق كهرباء مشتركة في المنطقة، بينما ترتبط مصر بتجمُّع مماثل لمعظم دول شرق أفريقيا. أما صادرات البلدين من الكهرباء حالياً فهي مخصصة للأسواق الأوروبية.

ومن ناحية أخرى، تتطلب مشاريع الطاقة المتجددة الأوروبية في شمال أفريقيا مساحات واسعة من الأراضي، ما قد يترك أثره على النظم البيئية الصحراوية، ويقيّد تنقلات مربّي المواشي، ويستنزف الموارد المائية الشحيحة. فمشروع «إكس لينكس» مثلاً، يتطلّب تشغيل 12 مليون لوح شمسي و530 توربين رياح عملاقا على مساحة تصل إلى 960 كيلومتراً مربعاً في جهة كلميم واد نون جنوب المغرب، وهي منطقة تتمتع بتقاليد ثقافية صحراوية وذات موارد مائية محدودة.

ومع ذلك، تبقى المكاسب المحتملة من استغلال موارد الطاقة المتجددة في شمال أفريقيا كبيرة، وتدعم جهود مكافحة تغيُّر المناخ والتنمية المحلية. ويجمع المغرب بين كونه واحداً من أكثر البلدان إشراقاً على سطح الأرض، وسرعات رياح مجدية نتيجة تباينات الحرارة بين الصحراء الحارّة وتيارات المحيط الأطلسي الباردة. وتشجّع عوائد تصدير الطاقة النظيفة السلطات المغربية على زيادة مساهمات الطاقة المتجددة، ما يسمح لها بتوفير فائض لبيعه إلى أوروبا.

وتعمل تونس حالياً على تطوير مشروعين لتصدير الكهرباء النظيفة إلى مالطا وإيطاليا، بالاعتماد على محطات للطاقة الشمسية بالقرب من قرية رجيم معتوق في جنوب غرب البلاد. وتتميز منطقة رجيم معتوق بثروتها النباتية من الشجيرات الصحراوية المقاومة للملوحة، كما تقع على تخوم شط الجريد، إحدى أضخم السبخات المالحة في الصحراء.

وفي مصر، ستنضم محطة كوم أمبو الجديدة إلى محطة بنبان لدعم قدرات البلاد في توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية. ومن المتوقّع أن يتم تصدير فائض الكهرباء من هاتين المحطتين إلى الاتحاد الأوروبي، ولا سيما اليونان. وتُعد محطة بنبان أحد أضخم مشاريع الطاقة الشمسية في العالم بقدرة تبلغ 1650 ميغاواط، في حين تبلغ القدرة الإنتاجية لمحطة كوم أمبو 200 ميغاواط. وتوجد حالياً ثلاثة مشاريع قيد الدراسة لمدّ كابلات بين مصر وأوروبا بقدرة تصل إلى 3000 ميغاواط.

تصدير «حوامل» الطاقة الخضراء

إلى جانب تصدير الكهرباء النظيفة إلى أوروبا، تعمل مصر والمغرب حالياً على تطوير صناعة الهيدروجين والأمونيا، بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. وتأمل مصر في أن تصبح مصدر الهيدروجين الأخضر الرئيسي لأوروبا بإنتاجية تبلغ 10 ملايين طن سنوياً مع نهاية هذا العقد. كما يعتزم المغرب رفع قدراته الحالية من الطاقة المتجددة (نحو 4151 ميغاواط) بأكثر من 50 في المائة، وإنتاج 3 ملايين طن من الهيدروجين الأخضر بحلول 2030.

ورغم المشاكل السياسية في ليبيا، أعلن رئيس حكومة الوحدة الوطنية مؤخراً عزم بلاده إنشاء خط كهربائي يسمح بتصدير الطاقة المتجددة بكلفة منخفضة إلى أوروبا، إلى جانب الاستثمار في الهيدروجين الأخضر. وتتبنى ليبيا استراتيجية وطنية للطاقة المتجددة تهدف إلى زيادة حصتها في كهرباء الشبكة العامة إلى 22 في المائة بحلول 2030. وتتضمن الاستراتيجية خططاً لتطوير مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الحرارة الأرضية.

وتتمتع بلدان شمال أفريقيا بعدد من المزايا التي تدعم إنتاج الهيدروجين والأمونيا الأخضرين، اللذين يصنّفان في فئة ناقل الطاقة، إذ يحتاجان إلى كهرباء من مصادر نظيفة متجددة لإنتاجهما. فالمنطقة ذات موقع استراتيجي بالقرب من الأسواق الأوروبية الرئيسية، وتكلفة الطاقة المتجددة فيها منخفضة نسبياً، ولديها قوة عمالة ماهرة يمكن تدريبها للعمل في هذا القطاع.

وتواجه شمال أفريقيا عدداً من التحديات التي يجب التصدي لها قبل أن تصبح منتِجاً رئيسياً للهيدروجين والأمونيا الأخضرين. وتشمل هذه التحديات تكلفة الإنتاج التي لا تزال مرتفعة نسبياً، والحاجة لتطوير البنية التحتية لنقل وتخزين حوامل الطاقة الخضراء، وضرورة تطوير أسواق الهيدروجين والأمونيا الأخضرين.

هذه المشروعات الطموحة في شمال أفريقيا، التي تسير على خطى نجاحات مشروعات الطاقة المتجددة السابقة، تجعل من المنطقة بمثابة جوهرة التاج لرغبات أوروبا في تخضير مصادر طاقتها، وإنهاء الاعتماد على الغاز الروسي. ولتكون الصفقة رابحة للجميع، يجب على الشراكات الجديدة بين بلدان القارتين أن

تلحظ أيضاً التعاون على حماية النظم البيئية، والحفاظ على الموروث المحلي.

الشركات الألمانية لزيادة استثماراتها في الولايات المتحدة

الشرق الأوسط

ترغب الشركات الألمانية في زيادة الاستثمار بالخارج، حتى إن كان هذا على حساب ألمانيا كموقع اقتصادي.

ووفقاً لاتحاد غرف الصناعة والتجارة الألمانية، فإن الحراك نحو الاستثمار قوي بشكل خاص في الولايات المتحدة، على خلفية برنامج الإعانات الأميركية الذي تبلغ قيمته مليارات الدولارات، وفق النتائج الأساسية لمسح أجراه الاتحاد على شركات ألمانية، وفق وكالة الأنباء الألمانية، السبت.

ومع ما يسمى قانون خفض التضخم في الولايات المتحدة، ترتبط الكثير من الإعانات والائتمانات الضريبية بمدى استخدام الشركات المستفيدة للمنتجات الأميركية أو إنتاجها بنفسها في الولايات المتحدة. وأعربت اتحادات اقتصادية وساسة بالفعل في ألمانيا عن مخاوفهم من أن الشركات ستستثمر الآن في الولايات المتحدة أكثر من أوروبا وألمانيا. ومن خلال برنامج صناعي أخضر يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تكثيف جهوده لتعزيز التقنيات الصديقة للمناخ.

ووفقاً لتقييم اتحاد غرف التجارة والصناعة الألمانية، فإنه بالإضافة إلى عوامل الموقع المميزة، مثل انخفاض أسعار الطاقة، يجذب قانون خفض التضخم الذي وضعته الحكومة الأميركية أيضاً استثمارات إضافية. ووفق المسح، ذكرت 17 في المائة من الشركات الألمانية أنها ستوسع استثماراتها في الولايات المتحدة.

وستأتي هذه الاستثمارات على حساب ألمانيا كموقع اقتصادي. وبينما تتحفظ الشركات الصناعية في استثماراتها في ألمانيا، تريد توسيع استثماراتها في الولايات المتحدة، وأيضاً في كندا والمكسيك.

ووفقاً للاتحاد، تعتزم الشركات الألمانية النشطة في الخارج زيادة استثماراتها في تلك المواقع خلال الاثني عشر شهراً المقبلة أكثر مما كانت تخطط له في الخريف الماضي. ووفقاً للمسح الذي شمل 5100 فرع لشركات ألمانية في جميع أنحاء العالم، فإن 36 في المائة من الشركات تخطط الآن لزيادة استثماراتها، بينما تخطط 17 في المائة فقط لخفض ميزانيات الاستثمار.

وقال رئيس شعبة التجارة الخارجية بالاتحاد، فولكر تريير، إنه في ضوء الحاجة الهائلة للحاق بالركب، خصوصاً بسبب أزمة «كورونا» وصدمة التضخم، فإن هذا في الواقع تطور متأخر، وأضاف: «من اللافت للنظر أن حراك الاستثمار في الشركات الألمانية أعلى كثيراً في جميع أنحاء العالم مقارنة بالداخل، وأنه

قوي بشكل خاص في أميركا الشمالية».

وفي المقابل، كانت خطط الاستثمار الألمانية في الصين حذرة للغاية، حيث قال ترير: «الكثير من الشركات الألمانية التي يوجد مقرها في الصين بصدد إنشاء ركائز جديدة في مناطق أخرى... تقليل المخاطر وتنويع سلاسل التوريد هما العامل الأساسي للاقتصاد الألماني الدولي».

وفي غضون ذلك، قالت «وكالة الشبكة الاتحادية» إن ألمانيا لن تواجه أي مشكلات في إمدادات الكهرباء في الشتاء المقبل. وقال رئيس الوكالة كلاوس مولر في بيان: «إمدادات الكهرباء في الشتاء المقبل مستقرة كما اعتدنا سنوات عدة».

وأوضح أن التحديات التي واجهت استقرار النظام لم تأتِ من الفترات التي كان يجري فيها إنتاج كمية محدودة من الطاقة من الرياح أو الطاقة الشمسية نتيجة الافتقار إلى الرياح أو ضوء الشمس، ولكن من الشبكة نفسها.

وقال مولر إن الطلب المرتفع المحتمل على الطاقة في جنوب ألمانيا، موطن حصة كبيرة من الصناعة، عندما تكون هناك كمية كبيرة من إنتاج الطاقة المتجددة في الشمال، حيث توجد حدائق الرياح البحرية، يمكن أن يسبب مشكلات للشبكة بحالتها الحالية.

وأضاف مولر: «هذا يظهر مجدداً أن التوسع السريع في الشبكة ضروري لانتقال الطاقة (إلى الطاقة المتجددة) وزيادة أمن الشبكة».

خط أنابيب التابلاين.. قصة أهم ناقل للنفط السعودي إلى أوروبا قبل ظهور السفن العملاقة

وحدة أبحاث الطاقة - أحمد عمار

الطاقة

يُعَد خط أنابيب التابلاين من أبرز المحطات التاريخية في صناعة النفط السعودية؛ لارتباطه ببدء ازدهار القطاع واستعماله لنقل الخام وتصديره إلى أوروبا قبل ظهور الناقلات العملاقة.

وتعود بداية صناعة النفط السعودي وتأسيس شركة أرامكو إلى سنة 1933، وهو العام الذي شهد توقيع الملك عبدالعزيز على أول اتفاقية امتياز للتنقيب عن النفط في المملكة مع شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال)، قبل أن يشهد عام 1938 تدفق النفط السعودي لأول مرة من بئر الدمام رقم (7) في مدينة الظهران.

وتستعرض وحدة أبحاث الطاقة أبرز المعلومات عن خط التابلاين أو (خط الأنابيب عبر شبه الجزيرة العربية)، الذي بدأ تشغيله قبل أكثر من 70 عامًا، وكان حينها أطول خط أنابيب لنقل النفط الخام، وأسهم في تنمية المنطقة المحيطة به، قبل توقفه وإعلانه رسميًا أول موقع للتراث الصناعي في المملكة العربية السعودية.

بداية القصة

يقع مسار خط أنابيب التابلاين في شمال صحراء المملكة العربية السعودية، بطول 1648 كيلومترًا، ليمتد من مدينة بقيق السعودية الواقعة على الخليج العربي إلى ميناء صيدا اللبناني على البحر الأبيض المتوسط.

وجاءت فكرة إنشاء خط التابلاين مع الرغبة في ضخ المزيد من النفط إلى الدول الأوروبية التي أصبحت متعطشة لذلك الوقود الأحفوري بتكلفة اقتصادية مناسبة، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، خاصة أن الرحلة البحرية لنقل النفط كانت تستغرق 9 أيام في ذلك الوقت.

وبحسب بيانات أرامكو، كانت الرحلة البحرية قبل ظهور السفن العملاقة، والتي كانت تبدأ من السعودية وتمر عبر قناة السويس لتصل إلى البحر الأبيض المتوسط، طويلة ومكلفة وغير قادرة على الاستجابة للطلب المرتفع على النفط الخام، وهو ما استلزم وقتها إنشاء خط أنابيب جديد يربط بين حقول النفط الموجودة في شرق السعودية والبحر الأبيض المتوسط.

وفي عام 1944، أسست أرامكو شركة خط الأنابيب عبر شبه الجزيرة العربية، والتي كانت عبارة عن مشروع مشترك بين الشركة السعودية، وشركات نفط دولية أخرى.

وعلى مدار 18 شهرًا وبعد تأسيس شركة خط الأنابيب، خططت أرامكو لكيفية إنشاء الخط وتحديد مساره، وسط تحديات في ذلك الوقت تمثلت في المسافات الشاسعة ونقص المرافق ودرجات الحرارة الشديدة والتضاريس، ولذلك كان يُنظَر إليها بالمهمة الصعبة.

وتقرر بعد ذلك أن يكون مسار التابلاين يبدأ من السعودية ليمر بالأردن وسوريا حتى لبنان، وبدأت أعمال البناء رسميًا في عام 1947.

التنفيذ وبدء استعمال الخط

اتخذت أرامكو قرار تنفيذ تلك المهمة الصعبة، ونقلت السفن بالفعل نحو 305 آلاف طن من الأنابيب الفولاذية.

وتقرر بناء 6 محطات ضخ على طول مسار خط أنابيب التابلاين؛ تقع 5 منها في كل من مدن النعيرية والقيصومة ورفحاء وبدنة وطريف في السعودية، بينما تقع المحطة السادسة في الأردن.

وكانت محطات الضخ تؤدي مهمة دفع النفط إلى أعلى نقطة في خط الأنابيب الواقعة على ارتفاع 907 أمتار فوق مستوى سطح البحر، ليتدفق النفط منها نزولًا ويعبر شمال الأردن وجنوب سوريا إلى ميناء صيدا اللبناني على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

وبعد 3 أعوام من البناء وتحديدًا في سبتمبر/أيلول 1950، نجحت أرامكو في الانتهاء من تنفيذ الخط ولُحمت آخر وصلة من خط التابلاين.

وفي عام 1951، كانت بداية تشغيل خط الأنابيب بشكل كامل، لينجح بعد ذلك في نقل نحو ثلث إنتاج المملكة من النفط في ذلك الوقت.

ويُشَار إلى أن إنتاج السعودية من النفط في عام 1950 بلغ 200 مليون برميل، قبل أن يرتفع في العام التالي 1951 -بداية تشغيل الخط- إلى 278 مليون برميل.

وجدير بالذكر أن إنتاج النفط الخام السعودي بلغ 10.5 مليون برميل يوميًا بنهاية العام الماضي (2022)، وفق تقديرات منظمة أوبك.

دور مهم للخط في تطوير أرامكو ومدن المملكة

تؤكد عملاقة النفط السعودي «أرامكو» أن خط أنابيب التابلاين أسهم في تسريع تطوير الشركة ونموها خلال مدّة الخمسينيات من القرن الـ20؛ إذ شكّل عامل جذب لبيع النفط الخام السعودي بتكلفة اقتصادية في السوق العالمية.

وشهدت المناطق التي أُنشئت فيها محطات الضخ، تأسيس أحياء سكنية جديدة بُنِيَت في بداية الأمر لعائلات الموظفين في خط التابلاين؛ لتتحول بعد ذلك بحلول منتصف ستينيات القرن الماضي إلى مدن سكنية أكبر ما زالت موجودة حتى اليوم.

فمثلًا؛ على الرغم من انتهاء العمل بخط التابلاين وتوقفه منذ عقود؛ فما زالت مدينة طريف، التي لم يكن لها وجود في عام 1945، قائمة وأصبحت حاليًا ميناء لدخول السعودية.

وأسهَم الخط كذلك في تدعيم المشروعات الصغيرة بالمملكة خلال وقت عمله؛ فقد شهدت المدّة من 1947 حتى 1952 دفع أرامكو أكثر من 46.8 مليون دولار لأكثر من مقاول مستقل.

انتهاء الخط وتحوله لموقع تراثي

واصل خط التابلاين تأدية دوره المحوري في تجارة النفط السعودي ونقله إلى السوق العالمية لأكثر من 40 عامًا، ليتراجع دوره تدريجيًا مع ظهور ناقلات النفط العملاقة التي فاقت طاقته وأصبحت أكثر جدوى اقتصادية منه.

ومع تراجع الدور الاقتصادي لنقل النفط عبر خط التابلاين، انخفضت كميات النفط المنقولة من خلاله ليظل يعمل بطاقة قليلة حتى عام 1990.

وفي عام 2001، قررت أرامكو السعودية تفكيك خط أنابيب التابلاين وإفراغه، ليتحول موقعه بعد ذلك في ديسمبر/كانون الأول 2020 إلى أول موقع للتراث الصناعي في السعودية، ويغلق الستار على محطة تاريخية في صناعة النفط السعودي.

خطوط النفط في السعودية

توضح بيانات منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول (أوابك)، أن السعودية هي أكثر دول المنظمة امتلاكًا لخطوط أنابيب النفط الخام، بعدد وصل إلى 36 خطًا بنهاية 2021، يبلغ طولها 3.14 ألف ميل، بقُطر يصل إلى ما بين 10 و56 بوصة.

وفيما يتعلق بطول تلك الخطوط، تأتي السعودية ثاني دول المنظمة بعد ليبيا، وتليها الجزائر والعراق وسوريا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وتمتلك السعودية كذلك 7 خطوط لنقل المشتقات النفطية، و24 خطًا لنقل الغاز الطبيعي.

ويستعرض الرسم البياني التالي عدد خطوط أنابيب النفط الخام في دول أوابك:

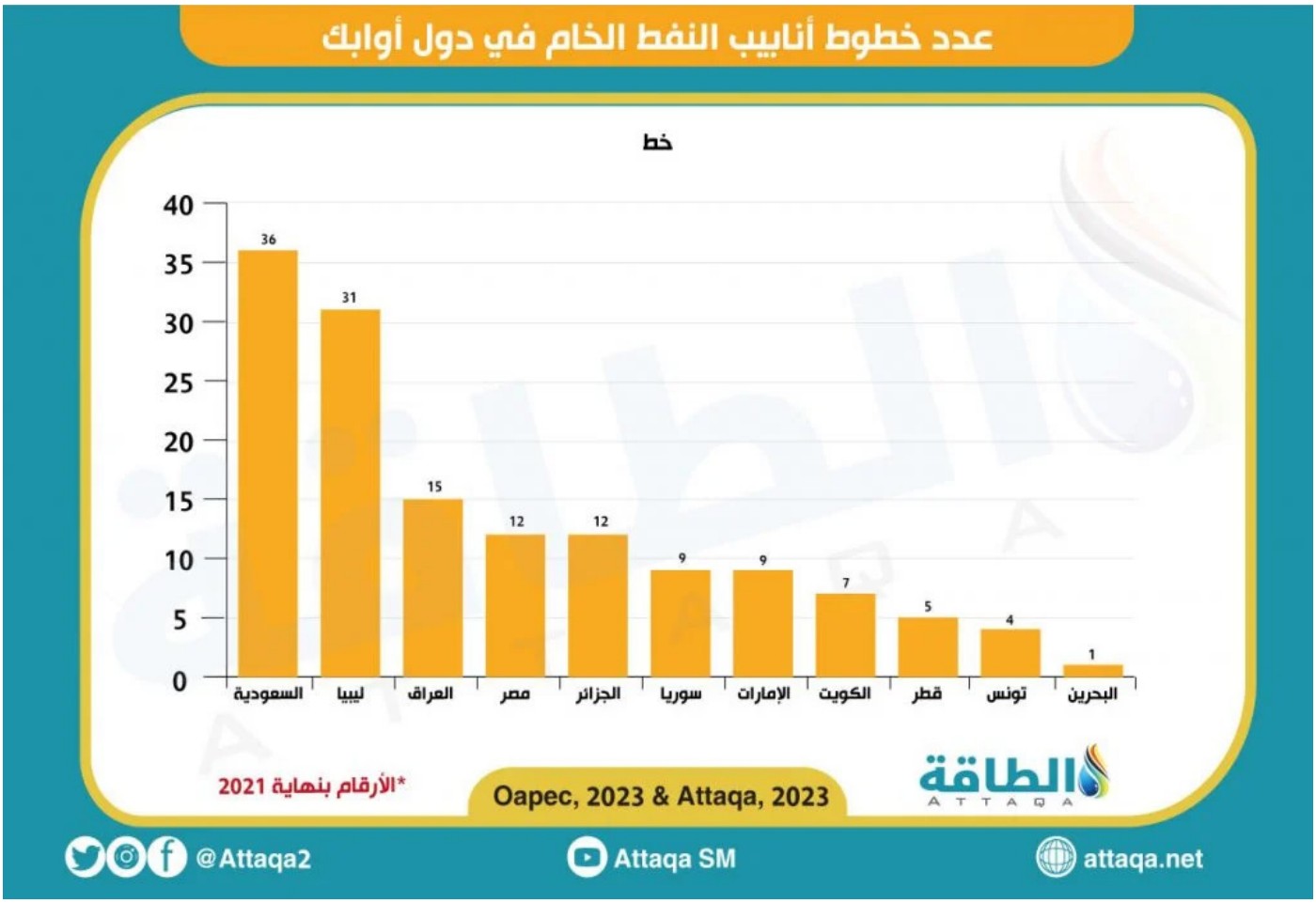
عدد خطوط أنابيب النفط الخام في دول أوابك
خط
40
35
30
25
20
15
10
5
0
36
31
15
12
12
9
9
7
5
4
1
السعودية
ليبيا
العراق
مصر
الجزائر
سوريا
الإمارات
الكويت
قطر
تونس
البحرين
*الأرقام بنهاية 2021
Oapec, 2023 & Attaqa, 2023
الطاقة
ATTAQA
@Attaqa2
Attaqa SM
attaqa.net

التوترات بين أوبك ووكالة الطاقة ... اصل الحكاية؟!

مال

حرب كلمات اشتعلت مؤخرا بين وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الدول المصدرة للنفط "اوبك"، لم تكن هذه التوترات وليدة اللحظة ولكنها جاءت نتيجة تراكمات، فقد قررت منظمة أوبك العام الماضي التوقف عن استخدام بيانات الانتاج من "وكالة الطاقة الدولية"، والتي كانت أحد المصادر الثانوية لبيانات إنتاج أعضاء المنظمة، في إشارة إلى عدم حيادية الوكالة التي يشرف عليها دول صناعية كبري.

يشير تقرير حديث بموقع "انفستينج" الى تصاعد التوترات بين وكالة الطاقة الدولية وأوبك. معتبرا إنه كان هناك دائمًا توتر بين وكالة الطاقة الدولية، التي من المفترض أنها تمثل مصالح الدول المستهلكة للنفط وأوبك، وهي مجموعة تمثل منتجي النفط ويمكنها تقييد الإمدادات، محذرا من أن التوترات بين المنظمتين في أوجها.

علاقة مشحونة:

فقد انتقدت وكالة الطاقة الدولية، في تقريرها الشهري، قرار أوبك بخفض الإنتاج الأخير قائلة إن أوبك تفاقم العجز المتوقع في إمدادات النفط في النصف الثاني من عام 2023 وتعمل على تعزيز أسعار النفط في وقت يتزايد فيه عدم اليقين الاقتصادي، لافتة الى أن المستهلكين الذين يواجهون تضخم أسعار الضروريات الأساسية سيضطرون حاليا إلى توزيع ميزانياتهم بشكل أقل. محذرة من أن "هذا يهدد بشدة بالانتعاش الاقتصادي والنمو."

من جانبها لا توافق أوبك على أن المنتجين من خارج التحالف هم وسطاء أمناء بقدر ما يحافظون على ارتفاع إنتاجهم في وقت، تعمل فيه إدارة بايدن في الولايات المتحدة على إبطاء التصاريح وتحاول وكالة حماية البيئة إجبار الأمريكيين على التخلي عن سياراتهم وشاحناتهم التي تعمل بالاحتراق الداخلي. خاصة وأنه حتى مع تباطؤ النشاط الصناعي في أكبر الاقتصادات في العالم، يبدو نمو الإنتاج خارج التحالف قوياً.

تنظر أوبك إلى هذا على أنه بقاء ذاتي لأن الدول المستهلكة لم تحاول فقط التأثير على قراراتها الإنتاجية من خلال الاعتماد على النفط من الاحتياطيات الاستراتيجية قبل الحرب في أوكرانيا، بل تجرأت أيضًا على محاولة تحديد سعر النفط في روسيا الذي يعتبرونه تهديدًا، ليس فقط لروسيا ولكن للمجموعة ككل.
يمكن لأوبك في دفاعها عن قرارها أن تتشبث بقلقها من أننا ندخل في ركود، ويدعم ذلك إجراءات الاحتياطي الفيدرالي.

لا تريد أوبك خلق تخمة أخرى في المعروض النفطي إذا انهار الاقتصاد العالمي. بينما يشير التقرير الى بعض مؤشرات التراجع في الاقتصاد العالمي، يبدو أن التأثير على الطلب على النفط كان ضئيلا حتى الآن. الطلب الآسيوي على النفط آخذ في الارتفاع، والطلب الأمريكي قوي للغاية. يبدو أن إنتاج النفط في الولايات المتحدة قد استقر ويبدو أن نداء عجز الإمدادات من وكالة الطاقة الدولية في وقت لاحق من العام صحيح تمامًا وليس لديهم من يلومونه إلا أنفسهم، في ظل عدم تشجيع الوكالة الدولية الاستقرار في النفط.

تهديد متوقع:

كان تركيز وكالة الطاقة الدولية في السنوات الأخيرة يتمثل في تشجيع الانتقال للطاقة الخضراء، وفقًا للتقرير. لقد غضوا الطرف عما كان ينبغي أن يكون أمن طاقة الوقود الأحفوري. وبدلاً من ذلك، عملت وكالة الطاقة الدولية على تثبيط الاستثمار في الوقود الأحفوري الذي سيقلل فجوة العرض التي تلوح في الأفق في السنوات القادمة ما لم نغير المسار في سياسة الطاقة العالمية بشكل كبير. ويشير التقرير إلى أن وكالة الطاقة الدولية لديها الجرأة لوصف أوبك بعدم القلق بشأن المستهلكين الذين يواجهون ارتفاع الأسعار وعدم امتلاكهم ما يكفي من المال للضروريات الأساسية في حين أن سياسات الطاقة الخضراء التي روجت لها هي السبب الأول للارتفاع الحاد في أسعار الطاقة، وفقًا للتقرير.

تحذيرات أوبك:

قال هيثم الغيص الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" في تصريحاته خلال الأسبوع الحالي إنه يجب على وكالة الطاقة الدولية "توخي الحذر الشديد" إزاء تقويض الاستثمارات في صناعة النفط التي تعد مهمة للنمو الاقتصادي العالمي. وأشار إلى أن التصريحات التي تدعو لعدم الاستثمار في القطاع قد تؤدي إلى تقلبات في سوق النفط في المستقبل.

وأضاف الغيص أن منظمة أوبك وتحالف أوبك+ لا يستهدفان أسعار النفط وإنما يركزان على أساسيات السوق. وتابع أن توجيه أصابع الاتهام لمصدري النفط وحلفائهم وتشويه الإجراءات التي يتخذونها سيؤدي "لنتائج عكسية".

فيما انتقد فاتح بيرول المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية إعلان تحالف أوبك+ في وقت سابق من هذا الشهر خفض الإنتاج بواقع 1.66 مليون برميل يوميا بداية من مايو أيار وحتى نهاية 2023.

وقال بيرول في مقابلة إن على أوبك توخي الحذر بشأن دفع أسعار النفط للارتفاع لأن هذا سيؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي.

وقال الغيص إن تحميل النفط المسؤولية عن التضخم "فيه مغالطة ويجانبه الصواب من الناحية الفنية"، وإن الدعوات المتكررة من وكالة الطاقة الدولية لوقف الاستثمار في النفط هي التي ستؤدي إلى تقلبات السوق.

وتابع "إذا كان هناك ما سيؤدي إلى تقلبات في المستقبل فهي دعوات وكالة الطاقة الدولية المتكررة لوقف الاستثمار في النفط، مع العلم أن جميع التوقعات التي تستند إلى البيانات تشير إلى الحاجة لكميات أكبر من هذه السلعة الثمينة لتعزيز النمو الاقتصادي والازدهار حول العالم، لا سيما في العالم النامي.

جدير بالذكر أن الوكالة الدولية للطاقة تعتبر منظمة دولية، تعمل في مجال البحث وتطوير وتسويق تقنية الطاقة واستخداماتها. كما تمتلك المنظمة رصيدا استراتيجيا من النفط، يمكنها بواسطته التدخل في السوق. تأسست، «المنظمة»، عام 1973 من 16 دولة صناعية بغرض التصرف الجماعي، لمواجهة أزمة النفط.

شكراً